

Distr.: General
27 July 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء والفقرة ١٧٩ من اتفاق أكر، ينبغي أن
يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، فضلاً عن
تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم هذه
الوثيقة استعراضاً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية المهمة وإسهام الأونكتاد فيها.

مقدمة

- ١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن يساهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها.
- ٢- واتفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة التي عقدت في أكرا، غانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على أنه "ينبغي أن يساهم الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة" (اتفاق أكرا، الفقرتان ١١ و ١٧٩).
- ٣- وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً قامت به أمانة الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد في هذا الصدد.

أولاً - التجارة الدولية

- ٤- ثمة اعتراف صريح بأهمية دور التجارة الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتشمل هذه النتائج إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وما يرتبط به من أهداف إنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي، وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وإعلان الدوحة الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية، واتفاق أكرا، ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وأبرزت نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة هذه، على وجه الخصوص، التزام المجتمع الدولي بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والاستناد إلى قواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز.

ألف - التقدم المحرز

- ٥- سجلت صادرات السلع العالمية، في عام ٢٠١٠، أكبر توسع سنوي لها على الإطلاق - بنسبة ١٤,٥ في المائة في الحجم و ٢٢ في المائة في القيمة - بعد تقلص حاد في

عام ٢٠٠٩. فقد اتسعت صادرات الخدمات التجارية العالمية بنسبة ٨,٣ في المائة، ولكن قيمتها ظلت دون مستوى عام ٢٠٠٨ السابق للأزمة بنسبة ٥ في المائة. ومع تباطؤ نمو الناتج، من المنتظر أن يتباطأ اتساع الصادرات في عام ٢٠١١. ولا يزال ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبها، والهشاشة في الأسواق المالية، وتفشي البطالة، وزيادة الاختلالات تلقي بثقلها على الانتعاش الاقتصادي والآفاق الأطول أجلاً للتنمية المستدامة.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦- في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التقت البلدان المشاركة في جولة ساو باولو من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في فوز دو إيغواكو، البرازيل، واختتمت مفاوضاتها. وهيأت المفاوضات فرصاً للتجارة بين بلدان الجنوب.

٧- وأسهم الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في اسطنبول في الفترة ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، عن طريق اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بقضايا التنمية الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً (شباط/فبراير ٢٠١٠)، وحدث سابق للمؤتمر بشأن بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، بدعم من مذكرة الأمانة المعنونة "جعل التجارة أكثر نقلاً للتنمية ومضاعفة لها وشمولاً لأقل البلدان نمواً".

٨- وواصل الأونكتاد دعم بناء توافق الآراء لجعل التجارة تعمل من أجل التنمية الشاملة للجميع. وناقش مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين في عام ٢٠١٠ تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة وآفاق الانتعاش. وأسفر الحوار السياسي المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية الذي دار في أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عن صدور قرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٥ الذي كرر التأكيد على الدور المهم الذي يضطلع به الأونكتاد باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة، ودعا إلى مواصلة رصد التدابير الحمائية في التجارة الدولية وإلى تقدير مدى تأثيرها في البلدان النامية.

٩- وبحث الدوران الثانية والثالثة للجنة التجارة والتنمية في أيار/مايو ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١، على التوالي (أ) استراتيجيات التجارة والتنمية للتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ و(ب) مساهمة السياحة في التنمية؛ و(ج) تطور النظام التجاري الدولي ومساهمته في التنمية والانتعاش؛ و(د) إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية.

١٠- إن خدمات الهياكل الأساسية ضرورية للتنمية الاجتماعية. وقد أكدت المداوولات التي دارت في أثناء الدورتين الثانية والثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي في آذار/مارس ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١ الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء تطوير خدمات الهياكل الأساسية. وبحث الدول الأعضاء أثر التحويلات على التنمية في شباط/فبراير ٢٠١١ من أجل زيادة الاستفادة من مساهماتها الإيجابية في الحد من الفقر.

١١- وساهم الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، البرازيل، ٢٠١٢، بطرق منها عقد اجتماع خبراء مخصص بالاشتراك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن الاقتصاد الأخضر: الآثار على التجارة والتنمية المستدامة، في يومي ٧ و٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وعمل الأمين العام للأونكتاد في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة.

١٢- وساهم الأونكتاد في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠، عن الأهداف الإنمائية للألفية المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الألفية، وتقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. وقُدمت مساهمات تحليلية في المنشورات المشتركة التالية: (أ) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١١* (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية)؛ و(ب) *ملامح التعريفات لعام ٢٠١٠* (مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية)؛ و(ج) *التجارة الدولية بعد الأزمة الاقتصادية* (مع المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية)؛ و(د) *تحديد سلاسل التوريد المحتملة في قطاع المنسوجات والملابس في جنوب آسيا* (مع أمانة الكومنولث ومركز دراسات منظمة التجارة العالمية في الهند)؛ و(هـ) *تعزيز إمكانية تحقيق السوق المشتركة الأفريقي* (مع مفوضية الاتحاد الأفريقي).

١٣- وتضمنت مساهمات الأونكتاد الرئيسية في النقل وتيسير التجارة/استعراض النقل البحري ٢٠١٠ الذي يصدره الأونكتاد والذي يفيد عن تطور تجارة السلع العالمية وأنشطة النقل البحري، والملاحظات التقنية بشأن تدابير تيسير التجارة التي وفرت معلومات أساسية عن المفاهيم التي نوقشت في سياق المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت نشرة النقل الإخبارية التي يصدرها الأونكتاد بصورة فصلية مقالات متعددة بشأن القضايا والأحداث الحديثة والمقبلة المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة.

١٤- ونُشرت أيضاً أعمال الأونكتاد في ميدان السياسات والتشريعات عن طريق المساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المحيطات وقانون البحار، وتقرير الأمم المتحدة عن منطقة البحر الكاريبي. وشملت الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المشاركة في حدث نظمه

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بشأن تغير المناخ والتجارة والتنمية، ركز على الطيران والنقل البحري.

١٥ - ونظم الأونكتاد عدة أحداث ذات أهمية خاصة للبلدان النامية لبناء توافق الآراء والقدرات، وشارك في هذه الأحداث. فقد عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة. وهياً الاجتماع الفرصة للمشاركين لمناقشة جملة مسائل من بينها مدى أهمية الصكوك القانونية الدولية لقطاع النقل والتجارة، مثل الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل المواد الخطرة والضارة عن طريق البحر لعام ١٩٩٦ بصيغتها المعدلة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. بموجب بروتوكول اعتمدت تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية؛ واتفاقية هونغ كونغ الدولية بشأن إعادة استخدام أجزاء السفن بشكل آمن وسليم بيئياً، واتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

ثانياً - السلع الأساسية

١٦ - شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٥ على "الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية وإلى دعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها" (الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وفي الوقت نفسه، يرد في توافق آراء موننتيري أن ثمة "حاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). وكررت الجمعية العامة التأكيد في قرارها ١٩٠/٦١، على أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٧ - وسلم اتفاق أكرا بأن التحديات المتعلقة بتجارة السلع الأساسية لا تزال مسألة رئيسية في القرن الحادي والعشرين، ودعا إلى جملة أمور من بينها إجراءات السياسة العامة الرامية إلى التخفيف من تأثير التقلب الشديد للأسعار ومستويات الدخل، وبخاصة الدخل الذي تدره السلع الأساسية الزراعية، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء (الفقرة ٧٨). وعلاوة على ذلك، سلّمت الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٦٤ بأن الأزمة الاقتصادية العالمية أثّرت سلباً في اقتصاد السلع الأساسية وأكدت أيضاً الحاجة إلى التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.

١٨ - وأكدت الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٦٥ أن "الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس

مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به". وشدد هذا القرار على أهمية "تعزيز المبادرات الراهنة واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء".

ألف - التقدم المحرز

١٩ - زادت حدة تقلبات أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة، وأثارت تحديات خطيرة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتركز الاهتمام في سياق مجموعة البلدان العشرين على (أ) تحسين منع وإدارة تقلب أسعار الأغذية، بطرق منها زيادة الشفافية في أسواق المعاملات العينية؛ وتحديد بارامترات للآليات الدولية من أجل مساعدة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض في الوفاء بفواتير وارداتها المرتفعة من الأغذية؛ وتعزيز إنتاجية واستدامة مرونة أطول أجلاً للإنتاج الزراعي؛ ودعم استخدام خيارات فعالة وقائمة على السوق لإدارة المخاطر، تتكامل مع شبكات الأمان الاجتماعي، و(ب) تحسين فهم تطور تقلبات أسعار السلع الأساسية والعناصر المحركة لها، وآثارها على النمو وتوزيع الدخل واستقرار الأسعار والاستقرار المالي، والسياسات الاقتصادية بما فيها السياسات النقدية، وتنظيم أسواق مشتقات السلع الأساسية. وفي حين أن أعمال مجموعة العشرين قد أسفرت عن مقترحات ملموسة فيما يتعلق بأسواق السلع الأساسية العينية، فلا بد من اتخاذ إجراءات دولية إضافية تحت قيادة الأمم المتحدة لتحسين سير العمل في أسواق مشتقات السلع الأساسية، بطرق منها تحسين التنظيم دون أن تقتصر على ذلك.

٢٠ - وثمة حاجة إلى بذل جهود دولية لتحسين الخيارات المبتكرة وتطويرها، مثل التمويل بموجب إيصالات التخزين لإكمال مصادر التمويل التقليدية في البلدان النامية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٢١ - نفذ الأونكتاد نطاقاً عريضاً من الأنشطة، وشمل ذلك اجتماعات حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة، وأنشطة لبناء القدرات والتعاون التقني، بغية التصدي للتحديات التجارية والإئتمانية الرئيسية في عدد من المجالات: (أ) تقلب الأسعار، و(ب) الوصول إلى تمويل السلع الأساسية، و(ج) المعلومات المتعلقة بالأسواق، و(د) الإدارة الرشيدة للتعيين والمعادن والفلزات.

٢٢ - وقدمت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات الذي عقده الأونكتاد بشأن السلع الأساسية والتنمية، والمنتدى العالمي الثاني للسلع الأساسية مساهمات في النقاش الدائر بشأن استقرار أسعار سوق السلع الأساسية. وصدرت توصيات بشأن (أ) التنظيم العالمي للجهات غير التجارية الممارسة للضمان التحوطي عبر كافة السلع الأساسية، و(ب) تحسين

مواءمة تصنيف المستثمرين على الصعيد الدولي، وتعزيز تبادل المعلومات بين سلطات الأسواق الوطنية والتنسيق فيما بينها.

٢٣- وتابع الأونكتاد أيضاً توصية صدرت في مؤتمره الثالث عشر بشأن تجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن في أفريقيا الذي عُقد في مالي للمساعدة في تحسين التنقيب وتقديم المستوى الأمثل له، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا عن طريق تحسين الوصول إلى البيانات في ستة بلدان.

٢٤- واستضاف الأونكتاد في عام ٢٠١٠ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة وشارك فيه، وقد أسفر المنتدى عن إعداد إطار للسياسات من أجل زيادة مساهمة التعدين في التنمية المستدامة بالاستناد إلى تجميع لأفضل الممارسات. ويُقترح الإطار بوصفه مرجعاً عالمياً للإدارة الرشيدة في مجال التعدين على الصعيد العالمي.

ثالثاً - الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٥- يؤكد توافق آراء موننتيري الدور الأساسي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبرز خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. ويبرز إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته "عنصراً حيوياً مكملاً للجهود الإنمائية الوطنية والدولية" (الفقرة ٢٣). وفي الآونة الأخيرة، أكد إعلان اسطنبول الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١ أن "حركة القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحسن سير أعماله واضطلاحه بالمسؤولية الاجتماعية، وإيجاد إطار قانوني مناسب، تعد أموراً حاسمة لتشجيع الأعمال الحرة والاستثمار والمنافسة والابتكار وتنويع الاقتصاد..." (الفقرة ٨(ب)).

ألف - التقدم المحرز

٢٦- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زيادة معتدلة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٢٥ تريليون دولار، عقب الانخفاضات الحادة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن هذا يوحي بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت حدها الأدنى في عام ٢٠١٠، فإن الأمر أبعد من أن يكون انتعاشاً قوياً. فقد كان مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية أدنى بنحو ١٥ في المائة من متوسط ما كانت عليه قبل الأزمة، وأدنى بنحو ٤٠ في المائة من الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٧. وقد امتصت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل،

واستحوذت على حوالي ٣٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الخارج. غير أن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية يخفي اختلافات إقليمية مؤثرة. فبعض المناطق الأكثر فقراً لا تزال تشهد انخفاضات في تدفقات هذه الاستثمارات. واستمرت التدفقات إلى أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الانخفاض، وكذلك التدفقات إلى جنوب آسيا. وفي الوقت نفسه، شهدت المناطق الناشئة الرئيسية، مثل شرقي وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، نمواً قوياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

٢٧- ولا تزال اتفاقات الاستثمار الدولية تشكل حجر الزاوية للجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ففي عام ٢٠١٠، عُقد ١٣٦ اتفاق استثمار جديد - ٢٤ معاهدة استثمار ثنائية، و ٩٩ معاهدة ازدواج ضريبي، و ١٣ اتفاق استثمار دولي آخر. فبلغ بذلك إجمالي عدد جميع الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار أكثر من ٦٠٠٠ اتفاق في نهاية السنة، بما في ذلك أكثر من ٢٧٧٠ معاهدة استثمار ثنائية، و ٢٩٤٠ معاهدة ازدواج ضريبي، و ٣٠٠ اتفاق استثمار دولي آخر. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أكثر من ٣٦٠ حالة.

٢٨- وفي حين أن البلدان تواصل الاعتماد على اتفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه، يوجد في الوقت نفسه اعتراف متزايد بالتحديات المتعلقة بالنظم والتنمية الموجودة في النظام الحالي. ومن المستحسن إيجاد آلية تعاون أقوى وأكثر فعالية لجعل سياسات الاستثمار الدولية تزيد من الاستثمار لأغراض التنمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٢٩- نظم الأونكتاد منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ (الصين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، الذي حضره أكثر من ٨٠٠ من الزعماء السياسيين وقادة الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة في الاستثمار. وكان الهدف من المنتدى هو مناقشة كيفية تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامين. ونجح منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ في تقديم مساهمات في صياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار الوطنية والدولية المصممة لإحلال التنمية المستدامة والمساعدة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠- وشدد زعماء العالم في متابعتهم لنتائج مؤتمر القمة على دور القطاع الخاص في عملية التنمية، بما في ذلك عن طريق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبحث كل من الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية التي تناولت الاستثمار العام والتنمية، والدورة الثالثة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية^(١) التي ركز البند الرئيسي من جدول

(١) هذه هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة داخل الأمم المتحدة التي تتناول الاستثمار والقضايا المتصلة بالاستثمار.

أعمالها على أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية، الدور المتزايد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار لأغراض التنمية.

٣١- ويوفر تقرير الاستثمار العالمي، على مدى عشرين عاماً، أداة لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، ويساهم بذلك في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وركز تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون على الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية في دعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

٣٢- واستناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩، واستجابةً للولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤، فضلاً عن إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٩، يواصل الأونكتاد أعمالاً وتنفيذ مجموعة من مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول لتحقيق التنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

٣٣- والأونكتاد هو جهة التنسيق الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاتفاقات الاستثمار الدولية وتُعدها الإنعائي. وقد استمرت الأمانة أيضاً في توفير تحليل رائد للسياسات في هذا المجال، مواصلةً تطوير السلسلة التي تُصدرها بشأن القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية. وبناءً عليه، تقدّم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتحديث محتوى معاهداتها والتصدي للتحديات الناشئة عن تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، إلى جانب تقديم دورات تدريبية إقليمية ووطنية استفاد منها أكثر من ٣٠٠ مشارك في عام ٢٠١٠.

٣٤- ويشدد توافر آراء مونتيري على أن ضرورة أن تواصل البلدان ما تبذله من جهود لتحقيق مناخ استثمار يتسم بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ لكي تجتذب تدفقات رأس المال المنتج إليها وتزيدها. وتصمّم استعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد وأنشطة متابعاتها بحيث تحقق أقصى قدر ممكن من الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المثلثة، وذلك بتحسين الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية لأطر الاستثمار لدى هذه البلدان. وقد انتهى الأونكتاد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من إعداد خمسة من استعراضات سياسات الاستثمار لبوروندي، وبيلاروس، والسلفادور، وسيراليون، وغواتيمالا، مما يصل بإجمالي عدد ما اكتمل من هذه الاستعراضات إلى ٣١ استعراضاً، بما فيها ١٢ استعراضاً لأقل البلدان نمواً.

٣٥- واضطلع برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية بدور نشط في مساعدة البلدان النامية في تحقيق بيئة استثمار تتسم بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ عن طريق الترويج لقواعد وإجراءات شفافة وبسيطة في عام ٢٠١٠. وبصفة خاصة، أتاح نظام الأونكتاد المتعلق بالتنظيم الإلكتروني للحكومات أن تعرض على الإنترنت إجراءاتها الإدارية المتعلقة بالأعمال التجارية. ويهدف هذا النظام الذي جرى تشغيله في ١٧ بلداً إلى توفير شفافية كاملة بشأن القواعد والإجراءات وإلى تيسير تبادل الممارسات الجيدة فيما بين البلدان.

٣٦- ولتحسين مساعدة البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبقائه عن طريق مؤسسات معززة وممارسات رائدة، أطلقت شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع ميثاقاً جديداً للاستثمار. ويتضمن هذا الميثاق عدة مكونات تشمل إعداد حزم أدوات سلسلة الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، وخدمات استشارية مخصصة، وحلقات عمل لبناء القدرات، وإقامة الشبكات بين وكالات تشجيع الاستثمار، وجولات دراسية. وقد استفاد أكثر من ١٠٠ مسؤول عن تشجيع الاستثمار من ٣٣ بلداً، معظمها من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من الجولات الدراسية في عام ٢٠١٠. ونُشر ثلاثة أدلة في عام ٢٠١٠ من أجل بنن، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والمغرب، مما يصل بإجمالي عدد أدلة الاستثمار الصادرة عن الشعبة إلى ١٧ دليلاً.

٣٧- وأبرز مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أصدر الأونكتاد دراسة متعمقة بعنوان *الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة من العقد الماضي ٢٠٠١-٢٠١٠ وآفاق المستقبل*. وأفادت هذه الدراسة بمعلوماتها الدورة التاسعة للمجلس الاستشاري للاستثمار، وهي اجتماع رفيع المستوى نظمه الأونكتاد والغرفة التجارية الدولية، ناقش شراكة جديدة لتنمية أقل البلدان نمواً: "الاستثمار في الفقراء ومن أجل الفقراء ومع الفقراء".

٣٨- ولمساعدة أقل البلدان نمواً على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف ٨، أعدت الأمانة أيضاً دليلاً عملياً بعنوان *الاستثمار في إنتاج المستحضرات الصيدلانية في أقل البلدان نمواً*. وتبحث الدراسة التغيرات التي طرأت مؤخراً على صناعة المستحضرات الصيدلانية بوجه عام، وآثارها على الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أقل البلدان نمواً. وتقتراح أسلوباً يمكن أن يصبح به الاستثمار ونقل التكنولوجيا لدعم الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أقل البلدان نمواً وسيلتين للمساعدة في ضمان وصول أشمل إلى أدوية مرتفعة الجودة بتكلفة معقولة.

٣٩- ويبحث توافق آراء مونتيري على بذل جهود خاصة في المجالات ذات الأولوية مثل الإدارة الرشيدة للشركات والمعايير المحاسبية. وناقشت الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ العناصر الرئيسية لإطار لبناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة عن طريق البلدان النامية. وتضمنت الإنجازات الأخرى التي تحققت مؤخراً في هذا المجال إعداد *الاستعراض المتعلقة بالاستثمار ومسؤولية مؤسسات الأعمال لعام ٢٠١٠* الذي يقدم تحليلاً متعمقاً لسياسات المستثمرين ومؤسسات الأعمال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤٠- واستهدفاً من الأونكتاد لدعم قيام قطاع أعمال دينامي يعمل بكفاءة ولتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجالات من بينها تنمية الموارد البشرية، فقد واصل تطوير إطاره لسياسات تنظيم المشاريع عن طريق برنامج إمبريتيك (Empretec) الموجود حالياً

في ٣٢ بلداً. وبالإضافة إلى تقديم دورات تدريبية متنوعة استفاد منها أكثر من ٦٥٠ من أصحاب المشاريع، يقدم الأونكتاد المساعدة أيضاً إلى البلدان النامية في تهيئة بيئة سياساتية تمكينية للروابط التجارية. وعلاوة على ذلك، أُطلق مشروعان جديداً لدعم الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع في بنما وفيت نام.

رابعاً - الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية

٤١ - في مجال الديون الخارجية، أكد إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الأهمية التي يكتسبها حل مشاكل الديون في البلدان النامية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة ودائمة. وأكد اتفاق أكرام لعام ٢٠٠٨ أهمية تحمل الديون بوصفه عنصراً أساسياً يقوم عليه النمو، وأهمية الإدارة الفعالة للديون لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في البلدان النامية.

٤٢ - وقد ظل الخطاب العالمي الداعم لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية قوياً طوال العقد الماضي. وأكد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الدولية في متابعة تطوير الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغها. ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، سَلَّم توافق آراء مونتيري بالحاجة إلى إحداث زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية وتسليمها بصورة فعالة، وإلى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة. وأكد مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ مجدداً التصميم على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبشكل كامل.

٤٣ - وأكد إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا الإعلان إلى وفاء الجهات المانحة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وسلم الإعلان بأن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات في ضمان قدرتها على تحمل الدين وبأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تقوض المكاسب التي حققتها مؤخراً البلدان النامية في مجال الديون. وسلم الإعلان بأن الأمر يستلزم مبادرات جريئة لحل مشاكل الدين الحالية التي تعانيها البلدان النامية، بما في ذلك إلغاء الديون، وبخاصة الديون المستحقة على البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً.

٤٤ - ودعت أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى اتخاذ إجراءات لضمان قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في الآجال الطويلة وإلى إمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون شروط لا مبرر لها. وأكدت الوثيقة وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثار السلبية للأزمة في مديونية البلدان النامية وتفاذي

أزمة ديون جديدة. وتستطيع البلدان، كملاذ أخير، أن تسعى إلى التفاوض على اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدين بالتوقف مؤقتاً عن تسديد الديون. وستُبدل جهود تستطلع الحاجة إلى وضع إطار ذي هيكل أفضل للتعاون الدولي، وحدوى ذلك، عن طريق اتباع نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٥ - وتمثلت مجالات العمل ذات الأولوية التي جرى التأكيد عليها في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية. وكما هو مبين في البرنامج، من المهم مراقبة حالة الديون في أقل البلدان نمواً ومواصلة اتخاذ تدابير فعالة داخل الأطر القائمة. كما شدد البرنامج على أهمية ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة لبلوغ قدرة بعيدة المدى على تحمّل أعباء الديون.

ألف - التقدم المحرز

٤٦ - تترتب على توقعات النمو البطيء والتحديات القائمة التي يواجهها الاقتصاد العالمي آثار وتحديات ضخمة ستقع على البلدان النامية في السنوات المقبلة. وتتعلق المجالات المثيرة لقلق خاص بالقدرة على تحمل الديون السيادية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وآثارها على التنمية.

٤٧ - وكانت البلدان النامية قد خفضت بشدة، قبل الركود العالمي لعام ٢٠٠٨، متوسط نسب استدانيتها وأحرزت تقدماً في تغيير تركيبة ديونها العامة باقتراض المزيد من الداخل والقليل من الخارج. وكان خفض نسبة الاستدانة هذا يرجع إلى النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لا إلى تقليل رصيد الديون العامة الخارجية. ونظراً للأزمة العالمية، تباطأ نمو إجمالي الديون الخارجية من نسبة ٨ في المائة إلى ٣,٥ في المائة في خلال الفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على التوالي، في حين أن الأمانة تقدر أن رصيد الديون نما بنحو ١٠ في المائة في خلال عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة.

٤٨ - واستمر إحراز التقدم في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع بلوغ أربعة بلدان إضافية مرحلة نقطة الإكمال وبلوغ بلد واحد مرحلة القرار في خلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٠ إلى منتصف عام ٢٠١١. ويرفع هذا العدد الإجمالي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أكملت المبادرة من ٣٢ إلى ٤٠ بلداً مؤهلاً. وفي حين أن هذا أمر مشجع، فثمة قلق من أن عدداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت مرحلة نقطة الإكمال ما زالت تُظهر علامات العجز عن تحمل الدين.

٤٩ - ومع انخفاض أثر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب البحث عن حلول لمشاكل الديون المستمرة التي تعاني منها البلدان النامية بعد تنفيذ هذه المبادرة. فبعض من أقل البلدان نمواً صُنفت بأنها معرضة لخطر مرتفع ومعتدل للعجز عن تحمل الدين ولم تستفد من

تخفيف عبء الدين الذي توفره مبادرة البلدان النامية المثقلة بالديون ولا من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ولم يقترب الأداء الفعلي للمساعدة الإنمائية الرسمية من الوفاء بالتزامات المانحين. ففي عام ٢٠١٠، بلغ ما سلمه المانحون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٢٩ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٦,٥ في المائة عن عام ٢٠٠٩، مما يسجل أعلى مستوى اسمي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى اليوم. ولئن كانت هذه الأرقام مشجعة للوهلة الأولى، فإن صورة مختلفة تظهر بمجرد وضع تطور أسعار الصرف والتضخم والنمو في الحسبان. إذ تشير تقديرات أمانة الأونكتاد إلى أن الضوابط الموضوعية للتصدي للتضخم وانخفاض قيمة الدولار قد تسببت في تآكل ما بين ٥ مليارات دولار و ١٥ مليار دولار من هذه الزيادة التي بلغت ٢١ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٥. ومن ثم، فإن الزيادة الفعلية لتدفقات المعونة على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ تقل بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٧٠ في المائة عن الزيادة الاسمية المبلغ عنها في الأرقام الرسمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٥٠ - يواصل الأونكتاد التصدي للمشاكل والتحديات الناشئة التي تواجهها البلدان النامية في مجالي تمويل الديون وتمويل التنمية، على نحو ما دُعي إليه في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات قممتها الرئيسية.

٥١ - ويتولى الأونكتاد إعداد التقرير السنوي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والمتعلق بمشاكل الديون الخارجية التي تُعانيها الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وهو تقرير يتضمن تحليلاً لأحدث الاتجاهات والمسائل الناشئة ويقدم توصيات سياسية. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١١، ينبغي أن تنطوي السياسات على (أ) التشجيع على طرح صكوك مديونية أحدث وأكثر أماناً، و(ب) تدابير تنظيمية تهدف إلى تقليل تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار، و(ج) إنشاء مرفق إقراض دولي فعال يمثل ملاذاً أخيراً، و(د) تصميم مجموعة مبادئ توجيهية تهدف إلى الحد من أزمات الملاءة بتعزيز الاقتراض السيادي المسؤول وإقراض الجهات السيادية إقراضاً يتسم بالمسؤولية، و(هـ) تصميم آلية لمعالجة أزمات المديونية السيادية.

٥٢ - ويواصل الأونكتاد أداء دور مهم في بناء توافق الآراء بشأن مسائل الديون وتمويل التنمية. ويتضمن برنامج الأونكتاد بشأن تشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول مجموعة من المبادئ لتوجيه ممارسات الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول بالاستناد إلى مشاورات مكثفة مع خبراء بارزين في ميادين القانون والمالية والاقتصاد. ويُرى تحديد مبادئ متفق عليها على أنه الخطوة الأولى في عملية منع مشاكل الديون المقبلة - وتسويتها إذا لزم الأمر.

٥٣ - لقد تصدر الأونكتاد الخطاب الدولي المتعلق بالتحديات التي تواجه قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، ولا سيما عشية الأزمة الاقتصادية العالمية. وقدم تحليلات

ومساهمات في تقرير التجارة والتنمية السنوي، وكذلك في ورقات مناقشة الأونكتاد ومجموعة الـ ٢٤، والورقات المقدمة في أثناء الاجتماعات الإقليمية. وتطُرقت ورقات المناقشة إلى مواضيع مثل الدين الحكومي على الصعيد الدولي، والإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، وتجنب أزمات الديون التي يمكن تلافيها عن طريق الدروس المستفادة من حالات التخلف عن السداد التي حدثت مؤخراً.

٥٤- وإسهاماً في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني أقل البلدان نمواً، عزز الأونكتاد عمله التحليلي المتعلق بالديون وبتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً وبالتحديات التي تواجهها تلك البلدان. ويقدم الأونكتاد، بوصفه عضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ملاحظات تعقيبية ومساهمات في إعداد التقرير المتعلق بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات القدرة على تحمل الدين الخارجي. ويركز تقرير عام ٢٠١١ على اتساق السياسات عبر الأبعاد المختلف للشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥- ويقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان الدائنة في الأعمال التحضيرية لمفاوضات المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة تنظيم الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعادت ستة بلدان، هي أنتيغوا وبربودا، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وليبيريا، جدولة ديونها في هذا الإطار.

٥٦- وواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على إدارة الديون من خلال برنامجها المتعلق بنظام رصد الديون والتحليل المالي. وقد قدم البرنامج حتى الآن مساعدة تقنية إلى مكاتب إدارة الديون في ٦٧ بلداً معظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض والفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط وإلى ١٠٤ مؤسسات. وتقدم المساعدة بصفة رئيسية عن طريق مشاريع المساعدة التقنية على المستوى القطري.

٥٧- واستجابةً للتحديات المتغيرة التي تواجه مكاتب إدارة الديون في البلدان النامية، شارك الأونكتاد بنشاط في توفير النسخة السادسة من برنامج الحاسوبي المتعلق بنظام رصد الديون والتحليل المالي إلى البلدان، وفي تقديم التدريب إلى الموظفين المختصين بشؤون الديون على المستويين الإقليمي والوطني.

خامساً - تناسق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٨- عملاً بتوافق آراء مونيري لعام ٢٠٠٢، شدد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية التي لها أهمية محورية للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية. وسلم إعلان الدوحة كذلك بأن الصكوك المالية الجديدة المتسمة بطابع معولم للغاية لا تزال تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تحسين رقابة الأسواق وتنظيمها.

٥٩- وناقش مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية والمعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ آثار أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير. وقد شددت الوثيقة الختامية التي اعتمدها قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣ على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة استجابةً لهذه الأزمة. وأوصى القرار بصفة خاصة بعدة مجالات للتحرك: (أ) التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان فيما تتخذه من إجراءات مالية واقتصادية، وتفادي أي شكل من أشكال الحمائية، و(ب) تشجيع البلدان التي بوسعها اتخاذ إجراءات تشييطية للقطاع المالي على القيام بذلك، مع ضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل، و(ج) التسليم بأن البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى حصة أكبر من الموارد الإضافية - سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلاً إنمائياً طويلاً الأجل، و(د) وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمهما، و(و) تحسين التنظيم والرصد، و(ز) إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين.

٦٠- وسلم المؤتمر بأن زيادة السيولة العالمية تؤدي دوراً مفيداً في التغلب على الأزمة المالية، واعترف بالنداء الذي وجهته بعض الدول لإصلاح نظام الاحتياطي العالمي القائم للتغلب على عيوبه. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المؤتمر "ما لجهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية من قيمة في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية".

ألف - التقدم المحرز

٦١- أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الحاجة إلى قيام الدول الأعضاء باستجابة منسقة بغية النهوض بالاتساق والتناسق وبناء توافق الآراء بشأن السياسات الرامية إلى الاستجابة للأزمة والتخفيف من وطأة تأثيرها المناوئ على التنمية. وقد بدأ انتعاش ضعيف للاقتصاد العالمي منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣. وفي الوقت نفسه، نشأت مخاوف من كساد مضاعف الأثر بسبب استمرار ضعف سوق العمل وأزمة العملة والديون في أنحاء عديدة من المعمورة. ولا تزال أزمة الأغذية وأزمة الطاقة تلوحان في الأفق، مع تجاوز أسعار بعض السلع الأساسية مستوياتها في عام ٢٠٠٨، مما يهدد باختلال النظام الاجتماعي والسياسي.

٦٢- واقترحت الحكومات في عدة بلدان متقدمة إجراءات جريئة للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتخفيف من مخاطر النظام عن طريق خفض العتالة المالية وزيادة شفافية الأسواق. وتجري حالياً مناقشة هذه المقترحات وغيرها في إطار مجموعة العشرين، ولكنها تستحق أن تكتسب زخماً على المستوى الدولي لكي تشمل جميع البلدان النامية.

٦٣- وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في تنظيم القطاع المالي الوطني، وبخاصة في بعض البلدان المتقدمة، لا تزال الاستجابة التنظيمية الإجمالية للأزمة غير كافية. وبالتالي، فقد ظهرت الاختلالات المالية من جديد، في حين أن الجهود التنظيمية الوطنية والمتجاوزة لحدود الولاية

الوطنية لا تزال في حاجة إلى تشريع. وقد كان التعاون الدولي في الإصلاحات المالية والنقدية بطيئاً في الانطلاق واكتساب السرعة، مما يبرز أهمية دور الأمم المتحدة كمتنّدي عالمي للمناقشة واتخاذ الإجراءات بشأن الجوانب الرئيسية لتناسق النظام الاقتصادي العالمي. ويترك انعدام التنسيق والتنفيذ التنظيمي العالم غير مستعد لاحتمال وقوعه مرة ثانية في أزمة اقتصادية ومالية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦٤- شعر الأونكتاد بالقلق إزاء احتمال حدوث هبوط اقتصادي جديد والنمو الأدنى من مستوى الإمكانيات في أنحاء عديدة من المعمورة، فتصدى للقضايا المتصلة بسوق العمل في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠. وناقش الأونكتاد في هذا التقرير سبل المعالجة الكفيلة بالعودة إلى العمالة الكاملة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وقد كانت البطالة والفقر والجوع مدرجة على رأس قائمة الآثار المباشرة للأزمة المالية في المؤتمر الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتصدى التقرير أيضاً للتأثير المحتمل لإعادة التوازن إلى التدفقات التجارية والعمالة ويكرر التأكيد على الدعوة التي أطلقها الأونكتاد منذ أمد بعيد لإجراء إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي العالمي.

٦٥- وظل الأونكتاد، في إطار برنامجه المتعلق بالمسائل المالية والنقدية العالمية، يعمل لسنوات عديدة على وضع سياسة استجابة منسقة دولياً. وتذكر الدراسة المعنونة *التعاون النقدي الإقليمي وسياسات تعزيز النمو: التحديات الجديدة التي تواجهها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي* أن المرجح أن تؤدي ترتيبات التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين دوراً متزايد الأهمية في مساعدة واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في التكيف مع تقلبات الاقتصاد المعولم وفي التصدي للتحديات الإنمائية العالمية الرئيسية.

٦٦- وقد قام وزراء مالية مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بتحديد الأونكتاد بوصفه واحدة من المنظمات الدولية الرئيسية التي ستساهم في عملية مجموعة العشرين. ثم كان الأونكتاد نشطاً جداً في تلك العملية عن طريق إبداء الملاحظات وإعداد الأوراق البحثية. وساهم الأونكتاد بصفة خاصة في عملية التقييم المتبادل عن طريق المذكرة البحثية المعنونة *الاختلالات العالمية والاستدامة الخارجية*، مشدداً على أهمية آليات تنسيق أسعار الصرف المتعددة الأطراف التي تجعل سعر الصرف الحقيقي ثابتاً، وشارحاً كيفية التصدي للمشاكل التقنية. كما ساهم الأونكتاد بنشاط في الفريق الفرعي الأول لمجموعة العشرين المعني بإدارة تدفق رأس المال بمذكرة بحثية أخرى درست الصلة بين تدفقات رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف. وساهم الأونكتاد أيضاً في فريق الدراسة المعني بالسلع الأساسية التابع لمجموعة العشرين. ويصف البحث الذي أعده الأونكتاد أثر أمولة أسواق السلع الأساسية على سير العمل في أسواق السلع الأساسية وعلى تطورات الأسعار. كما قدم الأونكتاد مساهمات في

تقرير مشترك بين المنظمات طلبته الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين بشأن تقلب الأسعار في أسواق الأغذية والزراعة، مع التركيز على الاستجابات السياسية.

٦٧- ونشر الأونكتاد، استناداً إلى ما أداه مؤخراً من أعمال في هذا المجال، دراسة عن السلع الأساسية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بعنوان تحديد الأسعار في أسواق السلع الأساسية المأمولة. وأظهرت الدراسة التي أثارت نقاشاً حيوياً بين واضعي السياسات والخبراء كيف تغير أسلوب عمل أسواق المشتقات للسلع الأساسية عقب إزالة القيود التنظيمية عن المشتقات المالية ومشتقات السلع الأساسية منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.

٦٨- وعلاوة على ذلك، ولتيسير رصد أفضل لقضايا تناسق النظم، أطلق الأونكتاد في عام ٢٠١٠ قاعدة بيانات إحصائية مجانية شاملة جديدة على الإنترنت يجري تحديثها بانتظام، أطلق عليها اسم UNCTADSTAT لتقديم بيانات جاهزة للتحليل عن جميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً. ويجري قدر الإمكان توخي اتساق البيانات الرسمية، أما البيانات غير المتاحة فيجري تقديرها بالإسناد لتيسير حساب المؤشرات، عن طريق مزج المعلومات المتعلقة بالنتائج والتجارة والمالية.

سادساً - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٩- اعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة والتزم ببناء "مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وإنمائي المنحى". واعتمد مؤتمر القمة أيضاً أربع وثائق ختامية تهدف إلى تحويل تلك الرؤية إلى غايات وأهداف ومرام ملموسة يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب سلسلة تتضمن ١١ خط عمل ومواضيع رئيسية. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالعمل كحلقة وصل لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة.

ألف - التقدم المحرز

٧٠- إن تحسن التوصيل مستمر، ولا سيما فيما يتعلق بالهواتف المحمولة. وتفيد تقديرات حديثة أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات بأن عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول تجاوزت ٥,٣ مليارات اشتراك في عام ٢٠١٠. ويمثل تحسن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حتى الآن أحد أبرز التطورات الإيجابية في أقل البلدان نمواً في العقد المنصرم. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ارتفع متوسط عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص في أقل البلدان نمواً من اشتراكين إلى نحو ٣٠ اشتراكاً. وفي مجالات أخرى مثل الوصول إلى شبكة الإنترنت والتوصيل بالنطاق العريض،

لا تزال أقل البلدان نمواً متخلفة كثيراً عن ركب البلدان النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال، وكما لوحظ ذلك في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ الذي أصدره الأونكتاد، كانت فرص وصول الشخص المقيم في بلد نام إلى النطاق العريض الثابت في عام ٢٠٠٩ أعلى بمقدار ٦٠٠ مرة من فرصة الشخص الذي يعيش في واحد من أقل البلدان نمواً.

٧١- غير أنه لا مجال للرضا بالوضع القائم. فبالرغم من حدوث تطورات إيجابية صوب تقليص الفجوة الرقمية، ما زال يجب عمل الكثير إذا ما أريد بناء مجتمع معلومات شامل للجميع.

باء - مساهمة الأونكتاد

٧٢- يواصل الأونكتاد، شأنه في ذلك شأن أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، رصد تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويعد تقرير الأمين العام السنوي عن هذا الموضوع. وبناء على طلب رئيس اللجنة، أطلق الأونكتاد في نهاية عام ٢٠١٠ مشاوراً مفتوحة متعددة أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ نتائج المؤتمر. وتمشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦، نظر الاستعراض أيضاً في كيفية استدعاء التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الاهتمام بمجالات معينة أو لتقليل الاهتمام بغيرها. وقد أفيد عن نتائج هذه المشاورة في منشور بعنوان تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: التجربة المكتسبة حتى الآن وآفاق المستقبل^(٢)، صدر في أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ٢٠١١.

٧٣- ودعم الأونكتاد في عام ٢٠١٠، عن طريق بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصلاح القوانين، إعداد التشريعات الخاصة بالفضاء السيبري، وهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية الإلكترونية. وبصفة خاصة، قام الأونكتاد بتيسير التنسيق الإقليمي لقوانين الفضاء السيبري، مع إعداد مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تضمنت دورات تدريبية وحلقات عمل ودراسات في القانون المقارن.

٧٤- ويشكل تطوير إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة حاسمة لتمكين واضعي السياسات من تصميم سياساتها المتعلقة بهذه التكنولوجيا ورصدها. ويدعم الأونكتاد بنشاط ما تبذله الدول الأعضاء من جهود لتحسين توافر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يزال يوجد في البلدان النامية نقص خطير في البيانات التي يمكن التعويل عليها في هذه المجالات. ويتخذ دليل الأونكتاد لإعداد الإحصائيات المتعلقة باقتصاد المعلومات أساساً للدورات التدريبية الإقليمية.

(٢) http://www.unctad.org/en/docs/dtlstict2011d3_en.pdf

٧٥- واشترك الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والأونكتاد في تنظيم منتدي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، واستضافهما الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي. واضطلع الأونكتاد بدور نشط في التحضير للمنتدين وفي تنفيذهما كذلك.

٧٦- وفيما يتصل بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تقوم استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يعدها الأونكتاد في إطار تنفيذ برنامج عمله المتصل بالعلم والتكنولوجيا بدعم البلدان النامية في تقييم سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام ٢٠١٠، أُنجز العمل الموضوعي لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو، وصدر التقرير في أوائل عام ٢٠١١. كما تقدم العمل في استعراضي السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في السلفادور والجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠١٠، وسوف ينتهي إعداد كلا الاستعراضين في عام ٢٠١١.

٧٧- وعُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات الذي نظمه الأونكتاد بشأن سياسات تنظيم المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واقترح الأونكتاد قائمة أساسية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واعتُبر هذا الاقتراح أساساً حسناً لتكييف تلك المؤشرات مع حقائق البلدان النامية ولدعم بناء القدرات في مجال جمع بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحليلها. وركزت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات على سبل تشجيع الابتكار وتنظيم المشاريع من خلال التعليم بجميع مستوياته. وشجع الخبراء الأونكتاد على تقديم الدعم إلى البلدان النامية في إقامة نظام وطني قوي للابتكار، من خلال جملة أمور من بينها البحث والتحليل، وتنفيذ استعراضات وطنية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مساعدات تقنية أخرى، وبخاصة في مجال بناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧٨- وبالتعاون مع نظام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أي نظام SELA، نظم برنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة (TrainForTrade) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ دورة للتعليم من بعد في مجال جوانب التجارة الإلكترونية، من أجل ٢١٠ مشاركين من ١٩ بلداً. وقد عززت نتائج المناقشات وتبادل الخبرات المعرفة بالموضوع في المنطقة.

سابعاً - قانون وسياسة المنافسة

٧٩- تهدف مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (١٩٨٠) إلى "ضمان ألا تعوق الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة الدولية". وقد قيم مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب

مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، تطبيق وتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن المنافسة في خلال سنوات وجودها الثلاثين، وناقش مقترحات تهدف إلى تحسينها.

٨٠- وأكد المؤتمر مجدداً صلاحية مجموعة الأمم المتحدة، وخلص إلى أنها تمثل واحداً من أنجح الجهود التي بُذلت لكي ينشئ المجتمع الدولي اتفاقاً متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة. وأوصى المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تعقد، تحت رعاية الأونكتاد، مؤتمراً استعراضياً سابعاً للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

ألف - التقدم المحرز

٨١- في حين أن بعض التقدم قد أُحرز في سبيل اعتماد أو إعادة صياغة أو تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن الكثير من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى تشريعات حديثة أو مؤسسات مناسبة في مجال المنافسة من أجل تنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً، وتعتمد هذه البلدان في هذا العمل إلى حد كبير على برنامج بناء القدرات الذي أعده الأونكتاد.

باء - مساهمة الأونكتاد

٨٢- قدم الأونكتاد المساعدة إلىفرادى البلدان النامية في الدعوة إلى المنافسة، وإعداد القوانين الوطنية للمنافسة، وتدريب المكلفين بتسوية قضايا المنافسة، وبناء المؤسسات، وحماية المستهلك. وأجريت هذه الأنشطة، على سبيل المثال، في ماليزيا، في مجال إنشاء مؤسسات المنافسة؛ وفي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وبوتان، في مجال قانون المنافسة والتدريب على حماية المستهلك؛ وفي موزامبيق، في مجال استكشاف حالة المنافسة في الاقتصاد. وأجريت دراسات قطاعية في زامبيا، وليسوتو، وملاوي لتيسير تحسين قوانين وسياسات المنافسة؛ وأعدت قوانين وأنظمة المنافسة في إكوادور، وإندونيسيا، وأنغولا، وأورغواي، وباراغواي، وبوتسوانا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وكمبوديا، وكوستاريكا، وليسوتو. وقدمت المساعدة بشأن صياغة التشريعات أو إزكاء الوعي بشأن حماية المستهلك من أجل إكوادور، وبوتان، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وكمبوديا، ومجلس هونغ كونغ للمستهلكين.

٨٣- وعززت الأنشطة المنفذة من أجل بلدان أمريكا اللاتينية في إطار برنامج الأونكتاد لسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في كلٍ من بوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا.

وساعد برنامج المنافسة من أجل أفريقيا البلدان الأفريقية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك إنفاذاً فعالاً.

٨٤- وأنشأ الأونكتاد منتدى الشراكات البحثية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهو مبادرة تجمع الباحثين من مختلف المؤسسات لإجراء البحوث وتقاسم نتائجها في مجال صياغة وإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

ثامناً - البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصة

ألف - أقل البلدان نمواً

١- التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف والمرامي الرئيسية لبرنامج عمل بروكسل

٨٥- أجرى المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً تقييماً نهائياً لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ولاحظ أن "التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً كانت خلال تنفيذ برنامج عمل بروكسل في حالة أفضل مما كانت عليه في العقد السابق، بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين فرادى أقل البلدان نمواً، مع تحقيق بعض من هذه البلدان معدلات نمو تتجاوز نسبتها ٧ في المائة سنوياً".

٨٦- وفيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية، لاحظ المؤتمر أن "النسبة المجمعة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ارتفعت من ٠,٠٥ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٠,٠٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، لكنها ظلت أقل بكثير من الهدف المحدد والمتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة". وأحرز تقدم أيضاً نحو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بإتاحة فرص وصول المنتجات التي يرجع منشأها إلى أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم ولا حصص وفقاً لإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، لكن الوفاء التام بتلك الالتزامات لم يتحقق بعد. وأسفر المؤتمر عن اعتماد برنامج عمل اسطنبول الجديد لأقل البلدان نمواً من أجل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠، والإعلان السياسي ذي الصلة.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٧- ظل الأونكتاد يقدم تحليلاً للسياسات ومشورة بشأن ما وصلت إليه أقل البلدان نمواً مع شركائها الإنمائيين في وقت معين فيما يتصل بتنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها. وقدم تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠ في هذا الشأن مساهمات موضوعية رئيسية في العملية التحضيرية للاستعداد للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. ويدعو التقرير إلى إقامة هيكل

إنمائي دولي جديد لأقل البلدان نمواً، لا يكتفي بتعزيز آليات الدعم الدولية القائمة في صالح أقل البلدان نمواً وإنما يتجاوزها أيضاً.

٨٨- وأجرى الأونكتاد أيضاً، في إطار مساهمة في الاستعراض المسند إليه لبرنامج عمل بروكسيل، تقييماً قطاعياً لتنفيذه. وقدمت الدراسة بياناً مفصلاً بالتحديات المواجهة في أثناء إجراء تقييم موضوعي وقائم على النتائج للتقدم المحرز وتقييم لأثر برنامج عمل بروكسيل. وعلاوة على ذلك، تتضمن الدراسة تحليلاً لدور السلع الأساسية في تحسين آفاق النمو والتنمية لأقل البلدان نمواً، ويقدم توصيات سياساتية من أجل المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٨٩- ونظم الأونكتاد أحداثاً متنوعة لدعم المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في نتائج المؤتمر. فعلى سبيل المثال، نظمت الأمانة حدثاً سابقاً للمؤتمر بعنوان بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً من أجل التنمية المستدامة والشاملة للجميع (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، واجتماع خبراء دولياً بشأن تنمية السياحة عُقد في أقل البلدان نمواً (كان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وفي أثناء المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، نظم الأونكتاد أيضاً أحداثاً خاصة متنوعة بالتعاون مع وكالات أخرى، بما فيها المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة.

باء - الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز فيما يهم الأونكتاد من عناصر تنفيذ استراتيجية موريشيوس الرامية إلى المضي في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٩٠- يدعو الفصل الثاني عشر من الاستراتيجية إلى انتقال سلس لتخريج أي بلد من فئة أقل البلدان نمواً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، خرجت ملديف من فئة أقل البلدان نمواً؛ ومن المقرر أن تخرج منها ساموا في عام ٢٠١٤.

٩١- ويشدد الفصل الثالث عشر من الاستراتيجية، الذي يناقش العولمة وتحرير التجارة، على أهمية تناول "القيود ومواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية" في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٩٢- ويرز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٦٥، الناتج عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الحاجة إلى "تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية" (الفقرة ٣٣).

٢- مساهمة الأونكتاد

٩٣- ما فتى الأونكتاد يقدم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الخارجة من قائمة أقل البلدان نمواً أو المحتمل خروجها منها في المجالات التالية: (أ) تحديد ما يعتبر مهماً من دعم تساهلي ومعاملة خاصة للبلد، بصرف النظر عن وضعه، قبل الخروج أو بعده؛ و(ب) صياغة استراتيجية انتقال سلس لفائدة البلد الخارج من قائمة أقل البلدان نمواً؛ و(ج) دعم المسؤولين الحكوميين في حوارهم مع الشركاء الإنمائيين من أجل أن يكون الإلغاء التدريجي للامتيازات الخاصة اللازمة لأقل البلدان نمواً إلغاء سلساً. وقد أفادت هذه المساعدة على نحو خاص دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية خرجتا من فئة أقل البلدان نمواً، هما الرأس الأخضر (٢٠٠٧)، وملديف (أوائل عام ٢٠١١).

٩٤- واضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في توجيه انتباه أعضاء الأمم المتحدة إلى الضرورة الملحة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء القدرة على تلافي المزيد من التهميش من الاقتصاد العالمي. ويشير ضعف هذه الدول وهشاشتها الاقتصادية إلى ضرورة اتخاذ تدابير لدعمها على المستوى الدولي.

٩٥- وتكتسب الدعوة التي أطلقها الأونكتاد منذ فترة طويلة لاعتماد معايير لتحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها فئة معترفاً بها من الأمم المتحدة تأييداً دولياً. إذ كثيراً ما يجري الاستشهاد بقائمة الأونكتاد التحليلية التي تضم ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية، ويجري استخدامها لتحليل أداء تلك الدول وجوانب ضعفها وهشاشتها.

جيم - البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز فيما يهم الأونكتاد من عناصر تنفيذ برنامج عمل المآآتي

٩٦- يوفر المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر الذي عُقد في المآآتي في عام ٢٠٠٣ ووثيقته الختامية الرئيسية، أي برنامج عمل المآآتي، إطاراً للسياسات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية والتعاون الدولي مع شركائها في التنمية في مجالي المرور العابر وتيسير التجارة، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال النقل العابر مع بلدان المرور العابر النامية. وجميع مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية التي يبرزها برنامج العمل ذات صلة بالأونكتاد الذي كان أول من اتخذ إجراءات في صالح البلدان النامية غير الساحلية منذ عام ١٩٦٤.

٢- مساهمة الأونكتاد

٩٧- يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي عن طريق أنشطة بحثية وتقديم الدعم إلى الآلية الحكومية الدولية، وكذلك عن طريق أنشطة المساعدة التقنية استجابةً للأولويات المذكورة في برنامج العمل.

٩٨- وواصل الأونكتاد تقديم الخدمات الاستشارية إلى منغوليا فيما تبذله من جهود لتحسين الأسس القانونية للمرور العابر خلال البلدان المجاورة لها.

٩٩- وبالإضافة إلى ذلك، فلما كان نحو نصف الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الذين يبلغ عددهم ٣١ بلداً هم أيضاً من أقل البلدان نمواً، فإن جزءاً كبيراً من أعمال الأونكتاد في صالح البلدان النامية غير الساحلية يتصل بقضايا الفقر والضعف، مع الإشارة على نحو خاص إلى هدف بناء القدرة على المواجهة الذي يستلزم جملة أمور من بينها مساعدة هذه البلدان على تحسين تخصصها الاقتصادي.

١٠٠- ويعتزم الأونكتاد مواصلة العمل في مجال العمل هذا، وبخاصة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعد الأونكتاد مقترحاً بمشروع عنوانه "دعم قدرات البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتحديثها"، تقرر تمويله في إطار أنشطة حساب التنمية. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين القدرات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية في ثلاثة مناطق (شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، وآسيا) لاجتذاب تدفقات أكبر وأكثر تنوعاً من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتحديثها.

٣- أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٠١- يقدم الأونكتاد الدعم مباشرةً إلى جميع المجالات المواضيعية المتصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق أنشطة إقليمية وخاصة بكل بلد، وأعمال بحثية، ومشاريع لبناء القدرات.

١٠٢- وقد تناولت بحوث الأونكتاد ومنشوراته بعض المشاكل الرئيسية في مجال الأمن الغذائي، وسياسة الاستثمار، والتنمية الزراعية، والقدرة التنافسية في مجال التصدير، وإدارة الديون، والتكامل الإقليمي وتحسين التعاون بين بلدان الجنوب، والدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من الفقر. ويشجع الأونكتاد بناء توافق الآراء بشأن الدور الإنمائي للزراعة العضوية مثلاً، ويسعى إلى تحسين مستوى مشاركة البلدان الأفريقية في آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو. واستهدفت أنشطة التعاون التقني التي نفذها الأونكتاد تحسين وضع سياسات التجارة الداخلية، وعززت الأعمال التجارية والإطار التنظيمي المتصل بها، ومكنت من تحقيق التنمية البشرية عن طريق دورات التعليم الإلكتروني التدريبي، وقدمت خدمات استشارية.